المحاضرة السادسة

المحاضرة السادسة

الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

ان التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية الى سلع مصنعة استهلاكية وانتاجية ، ويعد التصنيع شرط ضروري للتنمية ، وفي الوقت نفسه هو مرافق لعملية التنمية الإقتصادية فلا توجد تنمية اقتصادية دون تحقيق تصنيع ، وذلك لأن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي (حركي) يحفز على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع .

أولاً : مساهمة الصناعة في التنمية الإقتصادية : تكمن مساهمة الصناعة في التنمية الإقتصادية في العوامل الآتية :

1- تصنيع المواد الأولية الزراعية

يعتمد القطاع الصناعي في انتاجه للعديد من السلع الصناعية على المواد الأولية الزراعية ، ولاسيما الصناعات الغذائية وصناعة النسيج ، لذلك فأن تطوير القطاع الصناعي في أي بلد يعتمد على المحاصيل الزراعية المختلفة وتحويلها الى منتجات مصنعة ، ومن هنا فأن الصناعة تعمل على تصريف الإنتاج الزراعي وتأمين السوق له من جهة ، وزيادة قيمة المواد الأولية عند تحويلها الى منتجات نهائية والاستفادة من القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني .

2- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي

ينتج القطاع الصناعي العديد من السلع المصنعة التي تمثل مستلزمات الإنتاج في الزراعة ، مثل الأسمدة الكيمياوية والمبيدات التي تساعد على زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية ، كما ينتج القطاع الصناعي المكائن والآلات الزراعية والتي يستخدمها القطاع الزراعي في تطوير وتوسيع انتاجه ، ولهذا فأن توسع وتطور الصناعة في أي بلد من شأنه أن يعمل على تطوير الزراعة ودفع عملية التنمية الإقتصادية الى الأمام .

3- تعزيز الروابط مع الزراعة ومع القطاعات الإقتصادية الأخرى

ان الصناعة توفر العديد من السلع المصنعة كمستلزمات انتاج للزراعة ، وفي الوقت نفسه فأنها تستخدم المحاصيل الزراعية كمواد خام ، لذا فأن تطور الصناعة يعمل على تعزيز الروابط بينها وبين القطاع الزراعي لما في ذلك من منفعة مشتركة للقطاعين معاً ، وللاقتصاد الوطني ككل . وهناك روابط أيضاً بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى ، اذ يجهز القطاع الصناعي العديد من السلع المصنعة الى القطاعات الإقتصادية الأخرى ، مثل قطاع النقل وقطاع انتاج الطاقة وقطاع الأسكان وغيرها ، وبذلك فأن تطور الصناعة من شأنه أن يعزز الروابط الأمامية والخلفية مع الزراعة ومع بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى ، ولهذا فأن زيادة الإنتاجية والنمو في الصناعة تنتقل آثارهما الى القطاعات الإقتصادية الأخرى وبالتالي الى الناتج المحلي .

4- يساهم القطاع الصناعي في تعزيز الصادرات وتنميتها

ان القطاع الصناعي ينتج مختلف السلع المصنعة منها ما هو للسوق الداخلي ومنها ما هو للتصدير ، وحتى السلع المنتجة للسوق الداخلي فأن الفائض منها عن الحاجة المحلية يمكن أن يوجه للتصدير ، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، ويوفر العملات الأجنبية للاستفادة منها في توفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني .

5- تساهم الصناعة في توفير فرص العمل واكساب المهارات

نظراً لحاجة القطاع الصناعي المتنامية الى القوى العاملة فأن التوسع في هذا القطاع من شأنه أن يوفر فرص عمل للعاطلين عن العمل جزئياً أو كلياً في القطاع الزراعي ، لذلك فأن القطاع الصناعي يساهم في خلق وزيادة دخول العاملين ، وبما أن انتاجية العامل في الزراعة منخفضة بالمقارنة مع مستوى انتاجية العامل في الصناعة ، فأن التوسع في القطاع الصناعي يساهم في زيادة مستوى انتاجية العمل ويساهم في زيادة معدلات النمو في الناتج القومي ، كما يساهم القطاع الصناعي في تكوين المهارات وتدريب العمال واكسابهم الخبرة التي تساعد على زيادة مستوى انتاجية العمل سواء في الصناعة أو في القطاعات الإقتصادية الأخرى ، كما أن تطور الصناعة من شأنه أن يعزز ويرفع مستوى التكنولوجيا في البلد ، لاسيما وأن قطاع الصناعة يتميز عن بقية القطاعات الأخرى في اعتماده على العلم والتكنولوجيا .

6- يساهم القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الإقتصادي

اذ يساعد القطاع الصناعي في تقليل الاعتماد على تصدير المواد والسلع الأولية والتي تخضع الى التقلبات في عوائد صادراتها ، وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من السلع المصنعة ، كما أن أسعار السلع المصنعة أعلى من أسعار المواد والسلع الأولية ، الأمر الذي ينعكس على الناتج المحلي الحقيقي وعلى ميزان المدفوعات وعلى نسب التبادل التجاري ، وعليه فأن تطور الصناعة يعمل على تجنب التقلبات وآثارها السلبية على الاقتصاد .

7- يساهم القطاع الصناعي في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني

ان تطور القطاع الصناعي يعمل على تنويع وتوسيع الإنتاج والدخل في الاقتصاد الوطني ، وهذا يساهم في احداث التغيرات الهيكلية المرغوبة في الاقتصاد والقضاء على التشوهات في الهيكل الإقتصادي الذي تعاني منه معظم الاقتصادات النامية ، وأن جوهر التنمية يكمن في التغيرات الهيكلية التي تصاحب عملية النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتقرب الاقتصاد الوطني من الاقتصادات المتقدمة .

8- يساهم القطاع الصناعي في عملية التحديث والتحولات

ان التطور الصناعي والتكنولوجي في البلد يساهم في احداث التحولات في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والنفسية ويرفع من مستوى المعيشة ، كما أنه يعمل على تحقيق التحديث المطلوب والذي يعد ضمن مستلزمات التنمية الإقتصادية ومصاحباً لها ، لذلك لا يمكن تحقيق التحديث والتحولات التي ترافق عملية التنمية دون توسيع وتطوير القطاع الصناعي الذي يعد حجر الزاوية في هذه العملية .

ثانياً : السلبيات التي رافقت عملية التصنيع في البلدان النامية

1- لم تحقق سياسة التصنيع التي أتبعت في العديد من البلدان النامية ، الزيادات التي كانت متوقعة في الدخول ، وبالتالي لم تحقق المنافع المرجوة من عملية التصنيع .
2- ان عملية التصنيع التي أتبعت ، لم تفلح في التقليل من التفاوت في الدخول والثروات فيما بين الأفراد أو المناطق الجغرافية داخل البلدان النامية .
3- لم تنجح تجربة العديد من البلدان النامية التي طبقت التصنيع ، في القضاء على البطالة المتزايدة أو التخفيف منها .

4- أهمل التصنيع في بعض الحالات دور الزراعة وركز على التصنيع فقط ، الأمر الذي ساهم في تحقيق الركود في القطاع الزراعي والذي انعكس في نهاية الأمر على فشل التصنيع في تحقيق أهدافه التنموية ، ويعود ذلك الى القصور والأخطاء في تطبيق السياسات الصناعية وليس الى طبيعة التصنيع ذاته .

5- ان تجارب بعض البلدان النامية في مجال التصنيع لم يرافقها نظام تعليمي متطور واستثمارات في رأس المال البشري ، مما انعكس سلباً على أداء الصناعة ، ولم يخلق نظاماً تعليمياً يتلاءم مع حاجات التنمية .

6- أدت البيروقراطية الحكومية وانتشار الفساد الإداري والمحسوبية الى قصور في تطبيق السياسات والإجراءات الصناعية ، ، مما انعكس على الإنجاز الصناعي وعلى فشل التصنيع في تحقيق أهدافه المطلوبة .

ثالثاً : استراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

يلبي القطاع الصناعي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة ، وكذلك يمثل سوقاً لاستيعاب منتجات الزراعة ، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة ، لذلك فأن كل قطاع منهما يخدم الآخر ولا يستغني عنه ، لذلك فأن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح ، فالتنمية الإقتصادية تحتاج الى تطور الأثنين معاً ، لأن تطور الصناعة دون تطور الزراعة سوف يؤدي بالصناعة الى أن تصطدم بعقبات ، كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطور في الزراعة ، لهذا فأن العلاقات المتشابكة والوثيقة الصلة فيما بين القطاعين تستدعي اتباع استراتيجية الربط بينهما ، لتأمين نجاح القطاعين معاً وتحقيق التنمية الإقتصادية ، وبالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على أحد القطاعين واهمال الأخر . ولهذا فأن القطاعين مكملان لبعضهما ، وان توسيع الصناعة يعتمد الى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية ، وبالمثل فأن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج الصناعي ، بما فيها توفير سلع الاستهلاك المصنعة التي تمثل الحوافز للمزارعين لزيادة الإنتاج ، كما أن التأكيد على الربط بين الأثنين هو موقف حديث نسبياً وهو يمثل تحولاً من التركيز على التصنيع فقط الذي تمارسه العديد من البلدان النامية ، وفي الوقت نفسه فأن ذلك يمثل رد فعل ضد الفكرة التقليدية الخاصة بالتكلفة النسبية والتي اذا ما أتبعت فأنها تفرض على البلدان النامية التخصص في انتاج السلع الأولية ، وبالتالي تواجه نمط من التجارة في غير صالحها .

رابعاً: دور السياسة العلمية والتعليمية في التنمية

.

يعد انهاء العجز في اليد العاملة الماهرة شرطاً حاسماً لتحقيق التنمية الإقتصادية ، لأن العجز في المهارة هو نتيجة للتخلف ومعياراً له وهو أحد عناصر الاختناقات الشديدة الأثر ، تقتضي التنمية الإقتصادية احداث التناسب بين تنمية الموجودات المادية والموجودات الفكرية ، لأن كفاءة عمل الموجودات المادية (الآلات) تعتمد على المستوى الفكري والقابليات التنظيمية للأفراد العاملين على الموجودات المادية ، لأن اختيار مشروعات التنمية وتنفيذها واستغلالها لطاقاتها يتوقف على المستوى الثقافي والعلمي للأفراد ، وعلى وجه التحديد أخذ دور العلم في التنمية بالتزايد ، حتى أصبح الآن في ظل الثورة التكنولوجية المعاصرة القوة الدافعة الرئيسة للتطور التكنيكي والاقتصادي .

لقد وجد الباحثون أن هناك علاقة بين نمو النفقات على التربية والتعليم من جهة ومعدلات نمو الدخل القومي أو نمو رأس المال الثابت من الجهة الأخرى ، مثلاً أظهرت تجربة التنمية الأمريكية خلال المدة (1900- 1956) أن زيادة معدل النفقات التعليمية كان (3,5) مرة أعلى من معدل الدخول الشخصية أو رأس المال الثابت الإجمالي ، كما وجد الباحثون علاقة بين النفقات التعليمية وبين زيادة الإنتاج ، حيث أنهم يعزون معظم الزيادة في الإنتاج الأمريكي ما بين (1909-1949) ما بين (69,5- 5, 87%) الى التقدم التعليمي والتكنولوجي وتقدم المعارف المهنية والحرفية وتحسن الشروط الصحية للناس ، أي هنا المهم في التنمية هي تنمية الأنسان بالدرجة الأولى وتفجير طاقاته الكامنة.

1- الارتباطات بين التعليم والتنمية

ان تحليل العلاقة بين التنمية والتعليم يقود الى وجود الارتباطات التالية :

أ- ان معدل نمو الاقتصاد يحدد مقادير أو كميات الموارد المادية المخصصة للتعليم ، أي كلما ارتفع معدل الدخل القومي في اقتصاد معين زادت حصة التعليم من النفقات العامة والعكس صحيح .
ب- ان حاجات التنمية تحدد الطلب على ذوي أو أصحاب الكفاءات والمؤهلين العالية وطبيعة مؤهلاتهم .
ت- ان تطور التعليم يؤثر ليس فقط على التركيب الكمي والنوعي لقوة العمل الوطنية ، بل وعلى عمرها وتوقيت دخولها الى سوق العمل .
ث- ان توفر العمل المؤهل في الإنتاج والاقتصاد يعمل على تحفيز التنمية الإقتصادية .
ج- ان تعجيل التنمية الإقتصادية أو (تسريعها) من خلال توفر العمل المؤهل يخلق حاجات جديدة ويؤمن أو يوفر موارد جديدة لتلبية تلك الحاجات .

ان هذه الارتباطات والتفاعلات بين التعليم والتنمية هي التي تفرض ضرورة احداث التكامل بين سياستي لتعليم والتنمية ، لأن سياسة التعليم تعد عامل مهم وفعال في سياسة التنمية الإقتصادية .

2- السياسة التعليمية للتنمية

لصياغة السياسة التعليمية التي تخدم التنمية الإقتصادية من الضروري تحدي الأولويات التعليمية بين الابتدائي والثانوي والجامعي ومن أهم العوامل التي ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار ما يلي :

1- وجود نقص عام في اليد العاملة المؤهلة ولهذه الظاهرة أهميتها على مستوى الدولة والاقتصاد والثقافة .
2- نسبة العمل المستخدم واطئة وفي حدود (30-40) % من مستخدمين لدى الدولة (موظفون ومعلمون .
3- نسبة العمال الأجانب الى مجموع اليد العاملة المؤهلة ، عالية وتقدر بالنصف في آسيا وأفريقيا وأكثر من ذلك في منطقة الخليج العربي .

4- نسبة المسجلين في المدارس الابتدائية واطئة حوالي (20) % في المتوسط ، ونسبة التسرب من المدارس مرتفعة .
5- نسبة المسجلين في المدارس الثانوية أوطئ بكثير وتقدر ب (2,7) % من فئات العمر في المتوسط .
6- امكان الحصول على التعليم الجامعي في البلدان النامية وخارجها ، ولكن لكل منهما خواصه وحدوده .
7- تدريب اليد العاملة لزيادة مستواها التكنيكي ما يزال في بداياته .

يتوقف نجاح السياسة العلمية في تحقيق التنمية الإقتصادية المعجلة على العوامل التالية

أ- تحقيق التناسب والعلاقات الصحيحة بين البحوث العلمية والعلوم الأساسية ، لاكتشاف الحلقات المفقودة والروابط الجديدة والبحوث التطبيقية التي لها أهمية خاصة في التنمية ، وأبحاث التنمية التي تكلف كثيراً ولها أولوية على غيرها ، اذ ينبغي أن لا تقل تخصيصاتها عن (50) % ولا تزيد عن (70) % من مجموع تخصيصات البحث العلمي .

ب- ولكي يكون البحث العلمي كفوءًا ، من الضروري منع نشوء المؤسسات الاحتكارية التي توجه البحث العلمي على أساس مراكز القوى وليس على أساس الربط الجدلي بين البحث العلمي والتنمية ، وتشجيع المنافسة العلمية الشريفة وروح النقد والمناظرة بين العلماء ، وبخلافه سيتعلم الجيل الجديد والعلماء تكنيك الصراع على المناصب بصورة أسرع مما يتدرب على أساليب البحث العلمي التي تخدم التنمية الاقتصادية المعجلة .

ت- يعتمد التخصص في البحث على حاجات التنمية من جهة ، وعلى اتجاهات التطور العلمي في العالم ، فلابد من التخصص في البحث العلمي ، من أن يكون هادفاً ، وبالتالي يكون بأفق أوسع من نمط التخصص المتطرف أو الضيق السائد في البلدان الرأسمالية المتقدمة .

ث- ضرورة تكوين فرق البحث العلمي المركبة من اختصاصات مختلفة ، لمعالجة مشكلة علمية معينة لها أهميتها في عملية التنمية الإقتصادية ، لأن مثل هذه الفرق تتجاوز الأطر البيروقراطية في المؤسسات العلمية ، وتعزز تطور البحوث العلمية المركبة ، وتوسع أفق العلماء المشاركين فيها ، وتؤمن الشروط الأفضل لصياغة وتنفيذ جانب أو آخر من السياسة العلمية من أجل التنمية الاقتصادية .